استبرأ امة مرتدة عادت الى الاسلام كزوال
ملك الاستمتاع ثم اعادته فاستبرأ تجزئه المكا
وكذا الردة للسيد ثم اسلم فانه يلزمه الاستبرا
ايضا لما ذكر ولو زوج السيد امته ثم طلقها
الزوج قبل الدخول وجب الاستبرا لما مر
وان طلقها بعد الدخول فاعتدت لم يدخل
الاستبرا في العدة بل يلزمه ان يستبرئها
بعد انقضاء عدتها ولا يجب استبرا امة حلت
من حيض ونفاس وصوم واعتكاف واحرام
لان حرمتها بذلك لا تحل بالملك بخلاف
الكتابة والردة ولو اشترى زوجته لامة
م صحت له استبراؤها ليتميز ولد الملك
عن ولد النكاح لانه بالنكاح ينعقد رقيقا
ثم يعتق فلا يكون كفوا لملكة اصلية ولا تصير
به ام ولد وعلك اليمين ينعكس احكم واذا مات
سيد ام الولد او اعتقها او هي خالية من زوج
او عدة استبرأت نفسها وجوبا كالامة
على حكم التفصيل المتقدم فيهما فلو كانت
في نكاح او عدة وقت موت السيد او عتقه
لم يلزمها استبرا على المذهب لانها ليست
فراشا للسيد بل للزوج فهي كغير الموطوءة

ولان



ولان الاستبرا لحل الاستمتاع وهما شغولتا
بحق الزوج ولو اعتقت مشغولة فله نكاحها
بلا استبرا في الاصح كما يجوز لمن ينكح المعتدة
منه لان الماء واحد تتمة لو وطئ امة
مشتركا في حيض او طهر ثم باعاها او اراد
تزويجها او وطئ اثنان امة رجل كل يظن
انها امته واراد الرجل تزويجها وجب استبرا
كالعدة بثلاث حيض ولو باع جارية لم يقر
بوطئها فظهر بها حمل وادعاه فالقول قول
المشتري بيمينه لان الولد يلحقه بالوطء
البائع على الزوج من خلاف فيه اذ لا ضرورة
على المشتري في المسألة والقابل بخلافه
علله بان ثبوت النسب انقطع بالبيع فثبت المشتري بالولا
فان اقر بوطئها او باعها نظر فان كان ذلك
بعد ان استبرأها فاتت بولد لدون ستة
اشهر من استبرائها منه لحقه وبطل البيع
لثبوت امية الولد وان ولدته لستة اشهر
فاكثر فالولد مملوك للمشتري ان لم يكن وطئها
والا فان امكن كونه منه بان ولدته لستة اشهر
فاكثر من وطئه لحقه وصارت ام ولد مستولدة
له وان لم يكن استبرأها قبل البيع فالولد له